

قراءة تركيبية لأطروحة الدكتور مصطفى

حسني إدريسي :

"التفكير التاريخي وتعلم التاريخ"

La Pensée Historienne et l'apprentissage de
l'histoire

تحت إشراف:

الدكتور مصطفى حسني إدريسي

من إعداد:

– مولاي المصطفى البرجاوي

التصميم

مدخل عام:

المحور الأول : الأبعاد الهيكلية لموضوع التاريخ:

1-الزمن :

2- المجال :

3-المجتمع :

المحور الثاني : خطوات منهج تفكير المؤرخ:

1- الإشكالية:

2- التوثيق:

3-التعريف :

4-التفسير :

5- التركيب :

6- المفهمة :

المحور الثالث: واقع ديداكتيك الفكر التاريخي بالتعليم الثانوي بالمغرب:

خلاصات واستنتاجات عامة:

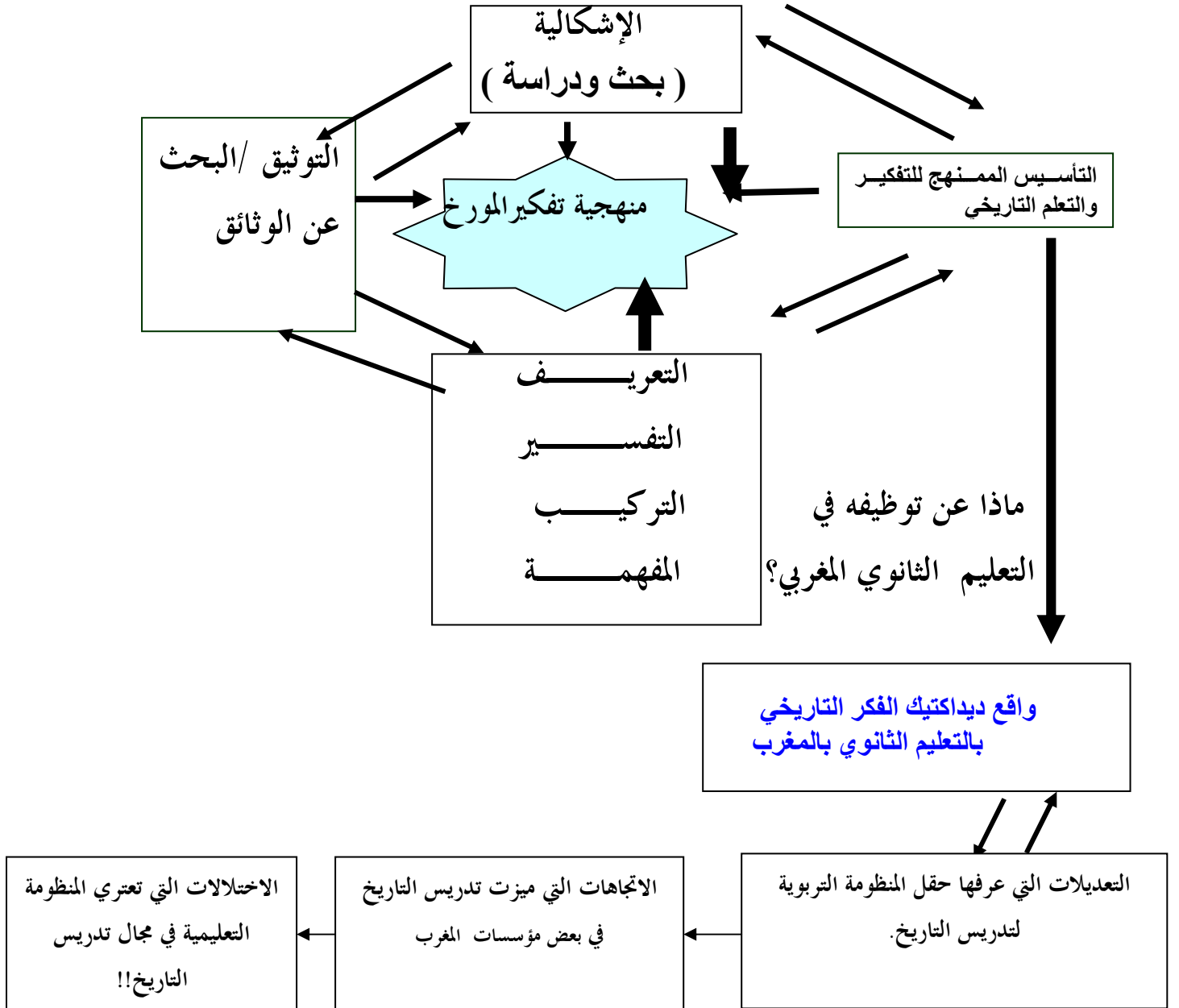
التفكير التاريخي وتعلم التاريخ:

الجدلية بين الطموح و الواقع !

المفاهيم المهيكلية لموضوع التاريخ

الزمن---المجال---المجتمع

الحركة الدائرية لمنهجية تفكير المؤرخ



مدخل عام:

تعد أطروحة الدكتور مصطفى حسني إدريسي القيمة ، المنهاج الأساس المعتمد حاليا في المقاربات الجديدة في التدريس بالمغرب .

إذ ناقش فيها الدكتور ثلاثا مقاربات أساسية تتوزع بين المقاربة "النظرية" والمقاربة "التشخيصية" والمقاربة "التجريبية" وذيل ذلك بخاتمة .

1- المقاربة النظرية: تناول فيها الدكتور محورين أساسيين شكلا للبنية والقاعدة للجانب التطبيقي :

* **موضوع التاريخ:** موضوع التاريخ - كما بين الدكتور حسني - هو التحول المجتمعي للأبعاد الثلاثة:

- الزمن / - المجال: أي التحديد المكاني / المجتمع : وهو أساس التفكير ومنطلق كل مؤرخ .

* **خطوات ومنهجية المؤرخ (مسلك تفكير المؤرخ):**

فمحور كل عمل تاريخي يرتكز -حسب الدكتور مصطفى حسني إدريسي- على ما يلي:

1- "الإشكالية" ؛ ومن خصائصها :

- تحديد المشكل: إذ أن معالجة أي قضية ما من القضايا لا يأتي اعتبارا ، بل تفرض نفسها من خلال إلحاحيتها .

- صياغة الأسئلة: المتفرعة عن المشكل .

- وكخطوة ثالثة وكمحاوله لإيجاد أجوبة مؤقتة لهذه الأسئلة نصوص فرضيات وهي أجوبة مؤقتة .

2- البحث عن الوثائق/أو التوثيق:

3- التعريف بالأحداث : يتم في ذلك ؛بناء الأحداث ،انتقاد ، النقد بموجبه ، الثبوت التمحيص

4- التفسير

5- التركيب

6- المفهمة : بناء المفاهيم

وهذه الخطوات متداخلة فيما بينها وتتخلل جميع المراحل وترشدنا نحو البحث .

وعلى ضوء ذلك ، فالمؤرخ مضطر إلى التحلي عن لغة عصره في مقاربة قضايا تاريخية ، من ثم فهو يحدث مسافة بينه وبين موضوعه ؛ فينتقل من لغة معاشة آنذاك إلى لغة علمية ، ويقوم بالتحليل بناء على الوثائق ، ويرتب ويصنف الأشياء .

2- المقاربة التشخيصية:

في هذه المقاربة سعى الدكتور ، إلى معالجة واقع تدريس التفكير التاريخي في التعليم الثانوي بالمغرب . توصل من خلال البحث الوثائقي والميداني ، إلى أن الأساتذة ليست لديهم أدنى فكرة عن التفكير التاريخي .

3- المقاربة التجريبية:

إذ ركز على العمل التطبيقي انطلاقا من العمليات الثلاث : الإشكالية والتفسير والتركيب . مع توظيف المفهمة التوثيق والتركيب كعناصر متداخلة .

خاتمة :

توصل الدكتور مصطفى حسني إدريسي؛ إلى الإسهام في توضيح التفكير التاريخي ، ووضح كيف يتم المرور من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي .

المحور الأول : الأبعاد الهيكلية لموضوع التاريخ:

تخصر كل كتابة تاريخية الأبعاد الثلاثة الهيكلية لموضوع التاريخ المتمثلة في الزمن والمجال والمجتمع:

1- الزمن:

فالزمن متعدد ما بين فيزيائي واجتماعي ونفسي وتاريخي ، لكن ما يهمنا - على حد تعبير الدكتور مصطفى حسني إدريسي - هو الزمن التاريخي ؛ إذ هو وسيلة للقياس والتأريخ وحاجة مهمة للمؤرخ في الكرونولوجيا. ماذا عن كيفية قياس الزمن وماهي وحدات هذا القياس؟

تنوع وحدات القياس والتأريخ على الشكل الآتي كما بينها الدكتور:

- الجيل (Génération): وحدة تقريبية عادة 30 سنة.

- الفترة أو الحقبة أو العصر: غير دقيقة تظل تقريبية مثلا في عصر كذا...

- الكرونولوجيا : مهمة بالنسبة للمؤرخ ، فهي تقنية تحاول أن تجيب عن مسألة التأريخ .والفائدة منها أنها تساعد على تركيب الأحداث ، وتمكن من التفكير في هذه الأحداث للخروج بخلاصات واستنتاجات .

- التحقيب : يركز عليها بالأساس الفلاسفة أكثر من المؤرخين.فالمؤرخون لا يهتمون بالتحقيب ولكن في ممارساتهم لا يؤكدونه دون التنظير له .

* أما عن الزمن في هيكلية الأحداث وتراتيبها : فقد ركز الدكتور على الانتقال الذي كان من التاريخ التقليدي (المتحور حول السرد، السياسة، الفردية و الظرفية) إلى تاريخ جديد (يهدف التفسير، الإجمال، الكتلة، البنية) مرفقا بنسق زمني جديد لكتابة التاريخ و بإغناء لاصطلاح الزمن التاريخي.

وفي هذا المضمار ؛يمكن الحديث هنا عن مساهمة بروديل (Braudel) في مادة هيكلية وتسلسل الأحداث التاريخية حسب إيقاعها و مدتها.

وميز بروديل في دراسته للزمن التاريخي بين ثلاث مستويات:

- الزمن الجغرافي (le temps géographique): وهو زمن المدد الطويلة وزمن البنيات يتميز بتغيره البطيء.

- الزمن الاجتماعي (le temps social): وهو زمن الظرفيات وزمن المدد المتوسطة ، مثل تاريخ تطور الاقتصاد والمجتمع.

- الزمن الفردي (le temps individuel): ويطلق زمن الوقائع ، والأحداث السياسية كالحروب والمعاهدات وحكم الملوك.

و خلاصة القول ، فإن مؤرخي مدرسة الحوليات أحدثوا قطيعة ابيستمولوجية مع الاتجاه السابق في الكتابة التاريخية ، فقد عملوا على تجاوز التاريخ الحدتي ، ودعوا إلى تاريخ إشكالي يقر بأهمية العوامل التركيبية في دراسة التاريخ.

2- المجال:

المجال هو يعبر عن دينامية المجموعات البشرية؛ فلكل مجال تاريخي خصوصيته ومميزاته الحضارية، فالمجال الإسلامي ليس هو المجال الأوروبي، وليس هو المجال الهندي، وليس هو المجال الصيني...

- أما المجال التاريخي: حسب (Rosenberger Bernard) تأتي أهميته من الدور الذي لعبه في التاريخ البشري منذ عصور، فهو دائما موضوع صراع بين الجماعات البشرية والتشكيلات القبلية .
- مستويات المجال : فيمكن التمييز بين :

أ- سلم الملاحظة: قد يكون إما محلي، أو وطني، أو حضاري أو عالمي. ويرى " د. مصطفى حسني إدريسي " : (إلى أن مستوى التعليم وغيره من الدراسات ، بما فيها ما يتعلق بالمغرب، تؤكد على أهمية السلم الوطني في البرامج التعليمية وكتب التاريخ لما له من وظيفة إيديولوجية في ضمان تماسك واندماج المجال الوطني).

ب- سلم التوطن أو التحديد : لان كل الأحداث التاريخية متوطنة ومحددة ليس في الزمن فحسب بل في المجال كذلك. و أن عملية تحديد الأماكن-حسب Higounet - تتم عندما تغيب الإشارات الجغرافية في الوثائق أو عندما تثير المعطيات الطبوغرافية صعوبات في التفسير.

كما أن فهم الأماكن ليس على أنها مفاهيم جغرافية، وإنما كمفاهيم تاريخية تتغير باستمرار.

ج- سلم التفسير أو التأويل : وهو سلم يدلنا على تفسير العلاقة بين الإنسان ومحيطه أو بيئته ..و-حسب الدكتور مصطفى حسني- التعامل بحذر مع المجال باعتباره عنصرا للتفسير.

3- المجتمع:

في هذا الفصل توصل فضيلة الدكتور إلى أن مفهوم المجتمع- كبعد من الأبعاد المهيكلية لموضوع التاريخ- يرتبط بالجماعة البشرية، وهذه الجماعة محددة في زمن و مجال معينين. وفي هذا السياق لا مس الدكتور مصطفى حسني جوانب أساسية تتمثل في :

-تفسير التغير الاجتماعي : وذلك بالاهتمام بالفرق عن طريق تحليل الاختلافات، والاهتمام بما هو جماعي و تجاوز ما هو فردي.

-إن موضوع التاريخ هو ذلك التغير الذي يحدث في المجتمع.

بل الأكثر من ذلك ، كما حدد ذلك بول ريكور ، الشيء غير القابل للاختزال هو النظام الاجتماعي لأن المؤرخ هو بصدد دراسة جماعة معينة دون اختزالها إلى الأفراد وهي إما : جماعة، طبقة، قبيلة، شعب و كل الكيانات الاجتماعية.

و على هذا الأساس فهناك طريحتين متنوعين في التعامل التاريخ المجتمعي:

أ- التاريخ التقليدي: و يركز هذا النوع من التاريخ على النخب السياسية و الثقافية فالجانب السياسي يهتم بالأحداث الكبرى، التواريخ الكبرى، الشخصيات الكبرى، الرجال العظماء يعني (الدولة). وموضوع الاهتمام

كذلك التقارير السياسية بين الحكام و نوع الحكم داخل الدولة و بكل وضوح مؤسسات الدولة. أما الجانب الثقافي : فيركز على المفكرين الكبار، الفنانين الكبار، المؤلفين الكبار.

ب- الجيوتاريخ أو السوسيو تاريخ: يهتم بالاقتصاد و الديمغرافيا .

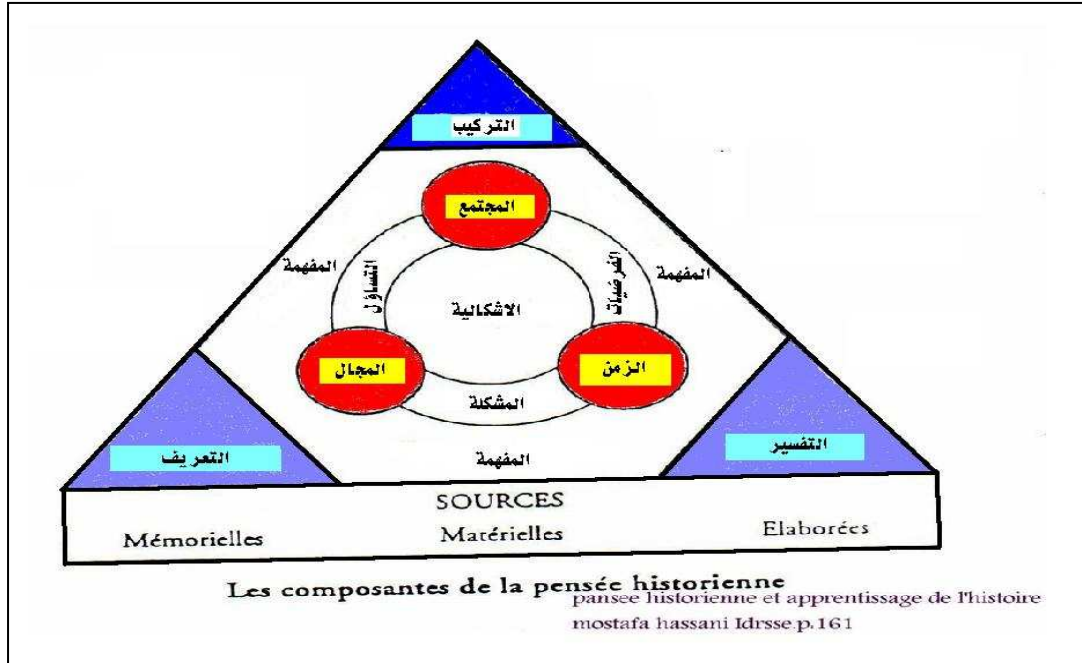
ج- التاريخ الإثنولوجي أو الأنتروبولوجيا التاريخية:

يولي أهمية كبيرة لدراسة العقليات (يدرس أنماط التفكير، المحسوسات، الشعور، المعتقدات، القيم و كل أشكال و أنواع التصورات و اليوميات (يدرس أنماط الحياة، السلوكات، العادات، الطقوس) .

و عليه فالجيوتاريخ و التاريخ الإثنولوجي كلاهما يعالج أحداث جماعة ما على المد الطويل و يظهر من خلال كل هذه القطاعات أن "أندري سيغال". يؤكد على مجموعتين مترابطتين فيما بينهما: من جهة دائرة خاصة بالمؤسسات، الساكنة، الاقتصادات و التي تهدف إلى تحقيق سلطة المجتمعات (سلطة التنظيم، سلطة الإنتاج، سلطة الاستغلال)، ومن جهة أخرى الحضارات العقليات/ الذهنيات ثم اليوميات، و تهدف أيضا إلى معرفة المجتمعات، معرفة المؤسسات و المعرفة الاجتماعية.

المحور الثاني : خطوات منهج تفكير المؤرخ:

أشار الدكتور مصطفى حسني إدريسي- في مقالة له في جريدة "libération" تحت عنوان " A ذلك في أطروحته **Pensée historique, et apprentissage de l'histoire** التي نستقي منها هذا الفصل الذي نحن بصدد عرضه؛ إلى أن منهجية التفكير التاريخي تبدأ أولاً بطرح مشكلة في الحاضر والتعبير عنها بصيغة التساؤل ثم تأتي مرحلة صياغة الفرضيات ، بعدها يعمل المؤرخ على التحقق من الفرضيات المطروحة مستعيناً بالاستكشاف الوثائقي ، في الأخير يكون خلاصة تركيبية تتضمن جوانب من الإجابة عن الإشكالية المطروحة



1- الإشكالية:

جاء مفهوم الإشكالية التاريخية مع التطور الذي عرفته المعرفة التاريخية في إطار ما يسمى بالتاريخ الجديد إذ تعتبر الإشكالية أولى المراحل الكبرى لمسار الفكر التاريخي لكونها النواة الصلبة في كل العمليات الفكرية و الذهنية التي يقوم بها المؤرخ قصد إعادة بناء و تشكيل المعرفة التاريخية و وفق تصورات و تساؤلات جديدة.

1-الإشكالية شرط منهجي أساسي: حسب Mandrou 2000 - يجب الاعتراف بأنها وحدها

الإشكالية المتناسكة و المترابطة مبنية بجذر و خيال تستطيع أن تعش البحث و تستنطق الوثائق .

*و يمكن اعتبار الإشكالية كقطيعة ابستمولوجية و تحديد معمق بين الاتجاه الوضعاني و التاريخ الجديد بالنسبة للأول فالتاريخ يتكون عن طريق جمع آثار الماضي و مصادره .

* أما بالنسبة للثاني فمشاكل الحاضر هي التي تضع التاريخ كما يستطيع المؤرخ أن يجعل من حاضره هو حاضر الماضي و مستقبله في مستقبل ذلك الماضي.

2- اختيار موضوع البحث : إن مسألة اختيار موضوع البحث ضرورة حتمية تملها طبيعة الدراسة حسب

"بول فاين", فهي مشكلة مرتبطة بالبحث التاريخي و صياغتها كثيرا ما تتأثر بشخصية المؤرخ إلى حد كبير (اهتماماته و تطلعاته التاريخية و كذا خلفيته العلمية) فليس من الممكن عمليا أن يعالج المؤرخ جميع الأحداث المتصلة بالموقف التاريخي بنفس الاهتمام و لكن عملية الاختيار المشار إليها تتحكم فيها بالضرورة مجموعة من العوامل الشخصية و هي في جملتها عوامل ذاتية لا يستطيع الفكك منها .

بعد اختيار المشكلة و تقييم أهميتها كخطوة أولى تأتي الخطوة التالية المتمثلة في تحديد هذه المشكلة بدقة أكثر أي صياغتها بشكل يمكن من تحليلها بفعالية

و يمكن تعديل أبعاد الموضوع المختار للبحث من خلال ضبط بؤرة التركيز لأي من المجالات الأربعة التالية:

■ المجال الجغرافي المدروس : إذا يمكن توسيع المساحة الجغرافية التي وقعت فيها الأحداث أو تقليلها .

■ عدد الأفراد : إذ يمكن الإكثار أو الإقلال من عدد الأفراد اللذين يتضمنهم البحث.

■ المدة الزمنية : إذ يمكن إطالة أو تقصير الفترة الزمنية المدروسة.

■ الأنشطة المرتبطة بالأحداث: و هنا يمكن للباحث أن يتوسع و يضيف أوجه الأنشطة البشرية المرتبطة بالبحث.

إضافة إلى التحديد الواعي للمشكلة تأتي الحاجة إلى صياغة فروض واضحة ومحدودة و قابلة للقياس إذ يمكن استبدالها بأسئلة مبحثيه .

3- صياغة الأسئلة والفرضيات : يقوم المؤرخ بعد تحديد موضوع الدراسة بتقسيم بحثه أو المقاربة التي يريد أن يركز عليها إلى مجموعة من الأسئلة التي يمكن الإجابة عنها.

* ما هي الأسئلة التي يجيب طرحها :

أ- الملاءمة الاجتماعية : لكي لا يكون السؤال جرافيا و خارجا عن الاتجاه الصحيح لتبحر في العلم يجب أن يكون دقيقا و ملائم للحدث الحاضر أي بالنسبة للاهتمامات الرئيسة التي تطرح لدينا نقط في المعرفة التاريخية و تدعو إلى وضع الأسئلة على مجتمعات الماضي .

ب- الملاءمة العلمية : لكي لا يكون السؤال مجرد دوران في حلقة مفرغة يجب أن يكون دقيقا و مناسباً للموضوع حيث انه يساهم في تقدم التاريخ و ذلك لسد كل الثغرات و النواقص التي تشوب الأسئلة أو التي لم يتم الإجابة عنها أو لها جواب ناقص غير مقنع و لهذا الغرض يجب إدماج السؤال في خضم شبكة من

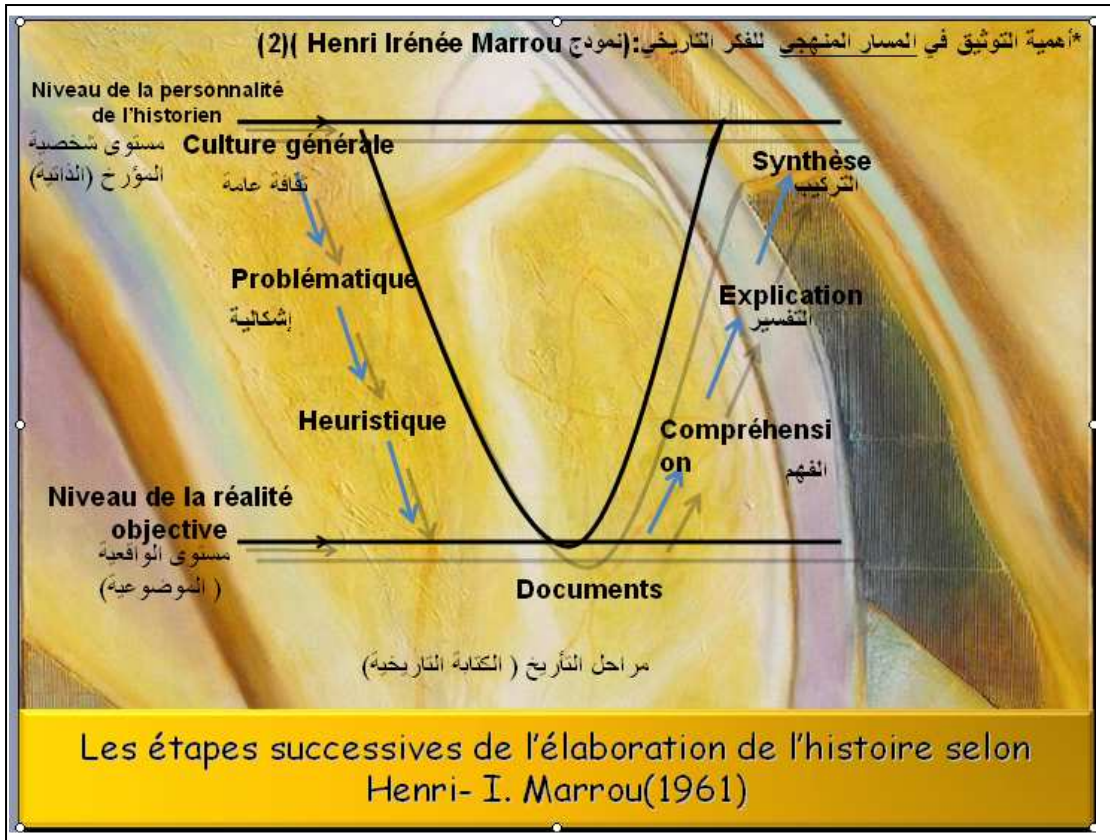
الأسئلة الموازية و المكملة المرفقة بالأجوبة الممكنة عليها خلال الاشتغال على الوثائق التي ستساعدنا في الاختيار الجيد للسؤال.

* كيفية صياغة الأسئلة : لا توجد هناك طريقة لتعلم كيف نسأل و كيف نحدد إشكالية غير أن تكوين

الأسئلة يجب أن يخضع لمبدأين: التدقيق و التفتح (Gadamer 1976 P 208 226) .

* صياغة الفرضيات : إن صياغة الفروض ليست بالأمر الهين و البسيط , فالعبرة في البحث التاريخي ليست بصياغة الفروض , أي فروض و إنما هي بالتوصل على ضوء الفروض القائمة على قراءات حول الموضوع من اجل هذا فان الباحث الكفاء هو الذي يسبق فروضه بارتياح لموضوع البحث و مصادره و كذا بالاطلاع على أهم ما ورد فيها و من الباحثين من يذهب في بحثه من البداية إلى ما هو أكثر من مجرد صياغة فرض أو فروض في عبارة دقيقة فيكشف عن المسلمات المتضمنة في تركيب المشكلة التي يبحثها .

2- التوثيق:



في الفصل سعى فضيلة الدكتور إلى معالجة موضوع التوثيق بنوع من التفصيل وذلك لأهميته في منهجية عمل المؤرخ . من هنا وقف عند تعريفه باعتباره عملية البحث عن الوثائق الملائمة للإجابة عن أسئلة مطروحة . بعد ذلك انتقل إلى وضع ضوابط للتوثيق؛ إذ لا تاريخ بدون وثائق و لا تاريخ بدون أسئلة وإشكالات، ومن أهم الضوابط : التوفر على أسئلة وافية و كل أسئلة تغيب فيه الوثائق لا تؤخذ بعين الاعتبار -البحث عن الوثائق-

التوفر على عدد من الوسائل والأدوات لاستجلاء وإمعان النظر في الكم الهائل من الوثائق نذكر منها الأرشيفات، المكتبات، المنشور، المتاحف، البيبليوغرافيا... ثم انتقل بعد ذلك إلى تناول معيقات التوثيق: (أكراهات التأريخ)، التي تتمثل في: كيفية طرح الإشكالية وثرعات المراجع التاريخية بسبب أحداث مسكوت عنها" بل الأدهى من ذلك قلة و انعدام الوثائق الملائمة للإشكالية المطروحة.

2: أدوات التوثيق وأصنافها.

الوثيقة: هي كل أثر مادي منقول وغير منقول، نتاج طبيعي أو نتاج إنساني، أما وظيفة الوثيقة: فلا يستطيع المؤرخ ضبط موضوعه إلا عبر الآثار المتبقية من الماضي الموجودة في الحاضر. وحين تنعدم الوثائق أو يتعدى وجودها فعلى المؤرخ أن يصمت لأنه يفقد الدليل الذي يعين على البيان، فالمؤرخ بلا وثيقة في رحاب التاريخ كالقاضي ينظر قضية في محكمة تغيب عنها شهود الدفاع والادعاء.

وبالنسبة لأصناف المصادر: وقف الدكتور حسني في أطروحته عند مزايا ومثالب الرواية الشفوية ولعل أهميتها تظهر في حالة غياب الوثائق عن الحدث أو عندما تعجز الوثيقة عن الجواب الشافي أما سلبا كما تعبر عن رأي الفرد، في حين أن المؤرخ يرتبط بدراسة الجماعات البشرية كما تتعرض للنسيان. أما المصادر المادية: هي كل الآثار التي تعبر عن مختلف الأنشطة الإنسانية كأشكال البناءات المادية الطبيعية.... (المصادر المصورة، المصادر المرتبطة بالوثائق المكتوبة: المصادر الأدبية، المصادر الشعرية، المصادر التطبيقية: المراسلات (الإدارية، الدبلوماسية، الخاصة، التجارية....) الجرد: كتب الصرائب، الخزانات، الدواوين (....) العقود القانونية والتنظيمية ذات الطابع التشريعي (القوانين الفقهية، والقوانين الأساسية للتنظيمات) ذات طابع قضائي مرتبطة بالقضاء والمحاكم / الأرشيفات الخاصة بالجمعيات والعائلات.....)

مدخل ديداكتيكي لاستغلال الوثائق:

إن عملية البحث عن الوثائق (l'heuristique) ليست في متناول التلاميذ لدقتها ولما تتطلبه من وقت، ومن ثم يقول الدكتور مصطفى حسني إدريسي " لا بأس في وضع كل الوثائق في متناول التلاميذ لكن فقط بعد تعرفهم على طبيعة المعلومات التي يحتاجونها لحل مشكلاتهم المعرفية و الإجابة عن تساؤلاتهم التاريخية...". فكيف يمكن أجراً ذلك ديداكتيكياً؟

يجب على التلاميذ تفهم خصوصية التاريخ كمعرفة تستمد مضمونها من الآثار والتي هي وثائق و مصادر بالنسبة للمؤرخ، يجب عليه الوعي بطبيعة العمل المطلوب منه و الانطلاق في البحث و جمع الوثائق حول موضوع بحثه بإعطاء طبيعة و تاريخ و كاتب الوثيقة.. "Moniot

و يمكن تحديد مجموعة من التدابير الديداكتيكية لإستثمار الوثائق:

* قراءة الوثيقة وتحديد المفاهيم والمصطلحات ذات المدلول التاريخي بحثا عن مقاصدها وفهمها فهما جيدا.

تحديد نوعية الوثيقة وإطارها الزماني والمكاني مع التعريف بمصدرها.

* استخراج المعلومات وتجميعها وتصنيفها علاقة بالأسئلة / الإشكالات.

* ربط الخلاصات والترابطات و التفسيرات المتوصل إليها بعناصر الدرس \ الأسئلة.

* تقييم و نقد مضمون الوثيقة من خلال تحديد نقط ضعفه أو قوته، مع تعيين الحجج والدلائل على ذلك.

*ضرورة التقييد بالوثيقة أو الوثائق، الانطلاق منها والعودة إليها واستعمالها للتدعيم والبرهنة على الأفكار الواردة في الموضوع.

*تجنب محاكاة الوثائق دون نقاش وتحليل مدقق للمعطيات، أو اعتماد تفاسير خاطئة ومتناقضة مع معطيات الوثيقة أو الوثائق وتحميلها معلومات لا تتضمنها.

وللتمكن من ذلك ينبغي أن تتوفر الوثائق التاريخية من أجل استغلالها استغلالا ديدكتيكيا مناسباً.

على مجموعة من المواصفات على الخصوص :

*معاصرهما للأحداث - ما أمكن - أو قريبة منها لتكتسب أهميتها العلمية؛

*مناسبتها من حيث الحجج والمضمون، بالتركيز على الفقرات الأساسية ودون الإخلال بمعناها العام أو الوظيفة التي أعدت من أجلها؛

*مناسبتها لمستوى المتعلمين وارتباطها بشكل وثيق مع موضوع الدرس والكفايات والقدرات المستهدفة.

- اكتساب مفاهيم تاريخية.

- التمكن من طرح إشكالية للمعالجة انطلاقاً من وضعية تاريخية معينة وانتقاء المعلومات المناسبة لذلك.

- التمكن من وضع مجموعة محددة من المصادر في سياقها التاريخي وتحليلها وانتقادها من خلال تساؤل معين.

- التمكن من إعمال النهج التاريخي في دراسة أحداث تاريخية من زاوية المفاهيم الهيكلية للمادة "،

خاتمة:

المعرفة التاريخية لا تنبني على قاعدة التحليل النقدي لمصدر واحد بل تعتمد المقارنة والنقد لسلسلة من المصادر. على ضوء ذلك فإكتساب مفهوم الوثيقة أحد أهم المهارات لإجبارية التمكن من تحديد طبيعة المعرفة التاريخية الحقة .

3- التعريف:

يقوم المؤرخ في هذه المرحلة بدراسة الشواهد والوثائق قصد التعريف بها. بمعنى وضع الأحداث والوقائع المؤرخة في الوثيقة داخل سياقها الزمني والذي بدونه يصعب فهمها و التعرف عليها. إن مرور المؤرخ بهذه المرحلة مسألة غاية في الأهمية لأنه يستحيل وبدونها- انتقاله إلى مستويات أخرى:التفسير ، التحليل ، التأويل ، النقد ، التركيب.

كما أن الأحداث التاريخية ، ليست جاهزة في مصادرها، بل يتم بناؤها بواسطة المنهج التاريخ الذي يكون في هذه المرحلة ، انتقائياً ونقدياً . وتنوع الأحداث المعرفة ؛ بين مادية محضة أو أحداث فكرية-ذهنية .

I - مفهومية الأحداث: Intelligibilité des faits :

إن فهم الأحداث التاريخية يتطلب أولاً وقبل كل شيء التوفر على الوثائق . بعد ذلك يتم استنتاجها ؛ بانتقائها ووضعها في سياقها التاريخي وبعدها تتم عملية التمهيص والنقد.

1- المفهومية ولغة الوثائق : في هذا العنصر تناول فضيلة الدكتور مصطفى حسني عنصرين أساسيين الأول

خطورة توظيف لغة اليوم ومعطيات اليوم على المرحلة السابقة هذا يستلزم الاحتياط من الوقوع فيما يسمى بخطر الانحراف التاريخي (un risque d'anachronisme). في هذا الشق يرى فضيلة الدكتور أن

المؤرخ نجده يشتغل على صعيدين(الظاهر والباطن) ليستخرج من الوثائق المعلومات التي يبحث عنها:

2- المفهومية وسياق الأحداث :-

إن فهم الأحداث التاريخية يمر عبر وضعها في سياقها. هذا العملية التي تكشف عن المعاني المضمره . ويمكن أن تكون أفقية (**horizontale**) انطلاقا من نوعيتها : (مقارنة الأحداث بأخرى مشابهة) . أو عمودية (**verticale**) مستمدة من شروط الإنتاج : (موقع حدث معين بالنسبة لأحداث أخرى مختلفة أو متشابهة) . وكل من العمليتين ، قد تم بصورة سانكرونية (ترانيمية) أو دياكرونية (تعاقيبا) في مدد تختلف بين القصيرة أو متوسطة أو طويلة.

II-الملاءمة في الأحداث : la pertinence des faits

إن غاية التاريخ ليس إعادة إنتاج الماضي بل بناؤه . وهو ما يفترض انتقاء داخل "المجال الحدثي" (**champ événementiel**) من أجل تغييره .

فلماذا إذن ضرورة إتباع عملية انتقاء الأحداث في المجال الحدثي ، وكيف ، وماهي المعايير التي يمكن إتباعها في انتقاء الأحداث؟

1- لماذا عملية الانتقاء ؟

حسب "Jean Etienne" -وأثناء تقديمه ل "Max Weber" (يعتبر المجال الحدثي لا نهائيا على مستويين : الامتداد /والكثافة

* لا نهائي امتدادا (**extensivement**): لأن التاريخ مفتوح على جميع أنواع المستجدات والإبداعات : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... فالإنسان يضيف دائما شيئا جديدا للمجال الحدثي .
* لا نهائي كثافة (**intensivement**): لأن طريقة عيش الناس في كل مرحلة ، وفي كل مجتمع تختلف .

2- على ضوء عملية الانتقاء تتم عملية التقييم:

يقصد بذلك ؛ أن كل حدث ليس بالضرورة حدثا تاريخيا . وهو لا يصبح كذلك إلا عندما يبادر المؤرخ (وسط ضخامة ما وقع إلى بنائه كحدث له معنى) مهما كانت حججه و طبيعته ، خصائصه الفريدة أو المتكررة ، مؤسسا أو تلقائيا ، ضئيلا أو ضخما" (**Moniot**) .

ذلك أنه في أساس كل دراسة تاريخية يوجد بصورة ضمنية على الأقل حكم قيمة بالنسبة لأهمية بعض الأحداث التاريخية . فالتاريخ لا يمكن فصله عن عملية/سيرورة التقييم .

(إن الاحداث التاريخية تحمل دائما أثر المؤرخ ، فهي لا توجد كاملة /جاهزة ، ولا تصبح كذلك إلا -كما يفسر **Adam Schaff** -:"نبدأ بما نعتبره حدثا ، مروراً ببنائه على أساس انتقاء مكوناته ، عبر تعريف حدوده الزمنية ، والمكانية ، والجوهرية، وانتهاء بتأويله وإدماجه في كل أكبر) .

3- ماهي معايير انتقاء الأحداث؟

فالمؤرخ لا يملك معيارا موضوعيا لتقييم أهمية أو دقة الحدث التاريخي . "لا يمكن تثبيت مقياسا مهما لما هو ذاتي" . الأحداث المنتقاة بالنسبة للمؤرخ ، هي التي تسمح له بتأكيدا أو تغيير فرضيتها . من هنا فاختيار فرضية ما ، يعني تحديدها على ضوء انتقاء الأحداث ، والأهمية الممنوحة لها .وقد أعطانا " بول فاين" مثلا : في التاريخ العسكري ، معركة فردان أكثر أهمية من انفلونزا إسبانيا، لكن في التاريخ الديمغرافي يحدث العكس).

4- كيف تتم عملية انتقاء الأحداث؟

إن اختيار الفرضية يتيح للمؤرخ ألا يحتفظ سوى بصلاحيية جزء من العناصر المتضمنة في الوثائق. حسب "شاييم برلمان" (Chaim Perlman) توجد آليتين مختلفتين يتم توظيفهما لتحديد دلالة وأهمية بعض الأحداث أو بعض الأفعال الإنسانية. "الروابط التسابعية" و "الروابط التعايشية" ؛ الأولى: (دياكرونية) تعاقبية والثانية (سانكرونية) تزامنية. فالأولى باعتبارها تعاقبية ، تحيلنا إلى الحكاية أو القصة المنحى. والثانية ، باعتبارها تزامنية تحيلنا إلى اللوحة وإلى المقطع.

هاتان التقنيتان تؤكدان أن المؤرخ لا ينطلق من الأجزاء إلى الكل ، بل من الكل إلى الأجزاء. فالفرضية والنظرية تسبقان تحليل الأحداث. وهذا لا يقصي تأثر البعض ببعض الآخر كما يؤكد ذلك Edward carr.

III- صحة الأحداث بين الحجج الوثائقية الحجج الإقناعية:

ويلجأ المؤرخ إلى نوعين من الحجج من أجل إثبات حقيقة الأحداث : حجة وثائقية وأخرى حجة إقناعية:

1- الصحة (validité) على ضوء الحجة الوثائقية:

عندما يبدأ المؤرخ في البحث ، يكون قد يكون متوفرا على الأسئلة. ومقدمة لعملية الحجج / الإقناع . ويبحث في الوثائق عن أجوبة لأسئلته وعن عناصر الاستدلال. إن مهمة المؤرخ ليست مبنية على الخيال بل على الأحداث (بروست Prost، 1996، ص:57). من جهة أخرى ، فالمؤرخ يدرك أن الشهادات التي يعتمد عليها يمكن أن تكون جزئية أو مغلوطة. من هنا كان لزاما عليه إخضاعهم (أي الشهادات) للتمحيص والنقد، ويمكن التمييز بين نوعين من النقد: -النقد الخارجي (la critique externe والنقد الداخلي) (la critique interne).

2- الصحة على ضوء الحجة الإقناعية:

لا تعترض المؤرخ الوضعاني (l'historien positiviste) سوى مشكلة واحدة في قبول أو رفض الشهادة التي لها صلة ما بالموضوع الذي يدرسه. ونوع الحجة التي يلجأ إليها لحل مثل هذا المشكل ، هو النقد التاريخي . بالنسبة لمؤرخ اليوم ، لا يجزم بصحة هذه الشهادة أو بطلانها . بل يخضعها للنقد والتمحيص. هذه المقاربة تجعل الحجة الإقناعية والحجة الوثائقية جنباً إلى جنب ، لا يمكن بتاتا الفصم بينها. بالنسبة لمؤرخ اليوم أيضا ، كل حجة إقناعية ، ترتكز على طرح الإشكال ؛ الذي ينحرف دائما إلى فرضية الانطلاق.

أما المؤرخ الوضعاني ؛ فيفتقر إلى الاستقلالية ، يقتصر فقط على اجترار ما سطره الآخرون قبله. ولا يمكنه أن يكتب تاريخاً دون أن يتوفر على مادة وفيرة حول الموضوع المدروس . بينما الاستقلالية -أساسية في كل تفكير تاريخي- تقود المؤرخ إلى التساؤل عن معنى الوثيقة بغض النظر عن المعنى المصرح به من طرف صاحب الوثيقة ، بطريقة توضح إشكالية الدراسة.

خلاصة:

من وجهة نظر ديداكتيكية ، من الضروري تعويد التلاميذ على الأخذ بعين الاعتبار أن "الحدث التاريخي" تم بناؤه و إنتاجه عبر خطوات منهجية للمؤرخ .

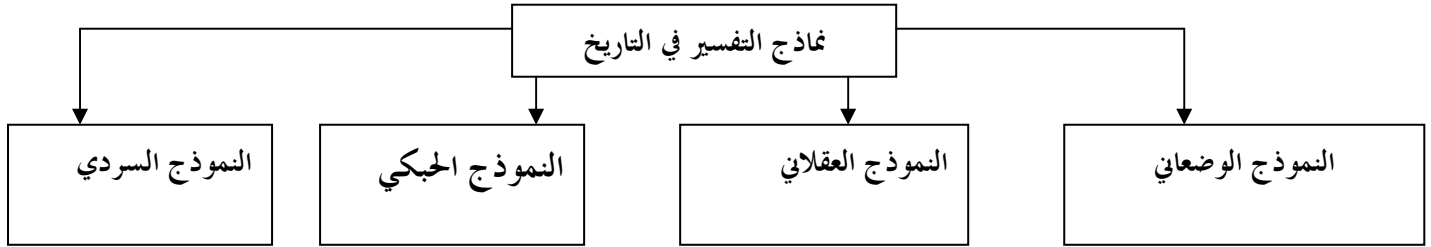
4-التفسير :

و ههنا نطرح مجموعة من الأسئلة: ما هو مفهوم التفسير؟ وما هي مرجعياته؟ وكيف هي أنواعه؟ ومستوياته؟

فالمؤرخ لا يقف عند استخراج الأحداث وترتيبها وتلخيصها ثم سردها، وإنما يتجاوز ذلك بالعمل على إيجاد العلاقات الرابطة بين تلك الأحداث في إطار نظام من السببية والمعنى، وهذا ما يضيفي المعقولة على عمل المؤرخ حيث ترقى المعرفة التاريخية إلى درجة العلمية.

وتطورت الأسس الإيستمولوجية للمعرفة التاريخية، هذا التطور صاحبه جدل إيستمولوجي أثير حول مسألة التفسير، ويرجع هذا بالأساس إلى حصول تعارض بين التفسير كعملية مرتبطة بالعلوم الطبيعية الحقة وبين الفهم كعملية تخص العلوم الإنسانية.

والملاحظ أن هذا الجدل تولدت عنه عدة نماذج في التفسير التاريخي:



II- مرجعيات فرعية لا غنى عنها للمؤرخ في العملية التفسيرية.

1- التفسير التاريخي و الوثيقة التاريخية.

تشكل الوثيقة عنصرا قاعديا يتأسس عليه الخطاب التاريخي و تسمح للمؤرخ بربط علاقات تفاعلية بين أحداث تغطي مختلف المجالات التاريخية.

إن التفسير التاريخي انطلاقا من الوثيقة هو عمل نقدي، يسمح للمؤرخ بصياغة أحداث ووقائع لتمحيص الفرضيات التي وضعها في مرحلة الإشكالية، وبالتالي فجودة التفسير عند المؤرخ رهينة بجودة الوثائق التي توصل إليها عبر مرحلة الاستكشاف من جهة و بجودة الأسئلة التي يطرحها على تلك الوثائق ارتباطا بالمشكل الذي يبحث فيه من جهة أخرى.

2- التفسير و الزمن التاريخي.

المؤرخ يشتغل على الزمن و بالزمن فلا معرفة و لا تفكير تاريخيين إلا من خلال الزمن التاريخي، تساؤل الذي يطرح كيف يتعامل المؤرخ مع الزمن أثناء التفسير حدث التاريخي.

إذا كان مؤرخ وضعاني يرى أن الحدث موجود بذاته، أما المؤرخ الجديد يمارس عملية ذهاب و إياب بين الماضي و الحاضر.

كما نجد في مجال العلاقة بين السببية و الزمن تميز بين قراءتين:

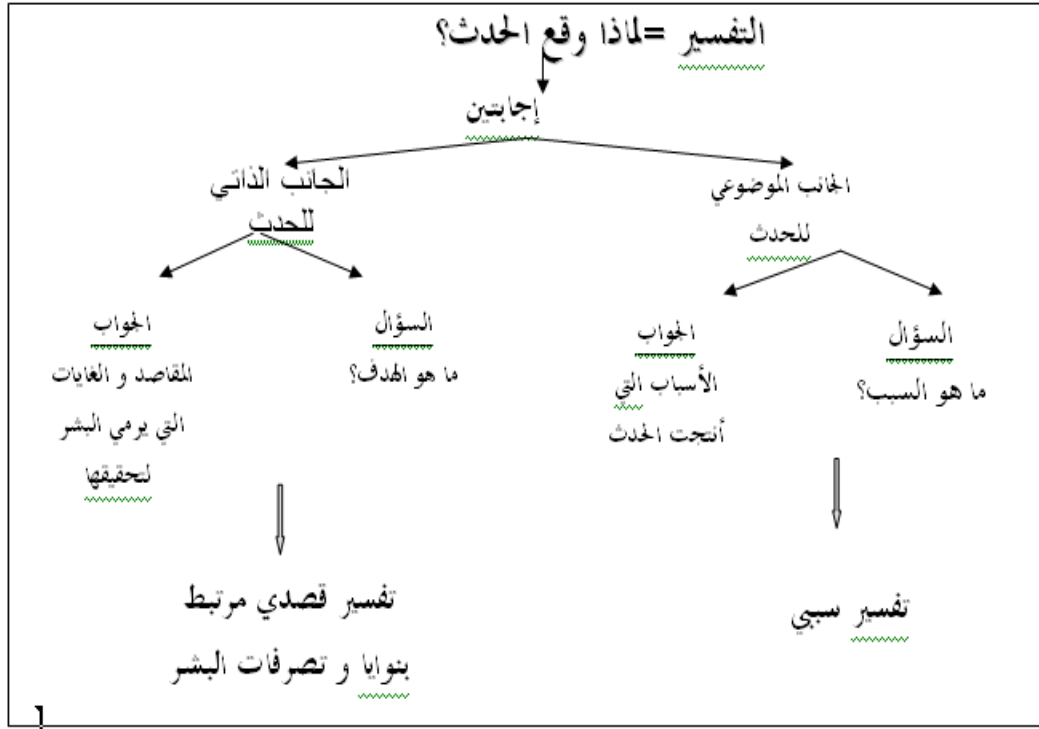
الاحتمالية: ينساب الزمن من الماضي نحو المستقبل حيث ما قبل يحدد ما بعد.

الاحتمالية: تتم بالعملية التراجعية نبدأ من النتيجة إلى السبب.

3- التفسير و ثقافة المؤرخ .

يجب على المؤرخ أن تكون له تجربة غنية تجاه مختلف الممارسات الاجتماعية لكي يتمكن من تفسير و فهم
الوضعيات التاريخية التي يقوم على دراستها.
لدى المؤرخ بعض الخلفيات التي يقوم بتوظيفها في مساره الفكري (نظريات، مبادئ، مفاهيم.....) و هو
يقارب الواقع التاريخي و يمكن لهذه الخلفيات أن تكون موجودة في الكتابة التاريخية أو من الحاضر، أو الجانب
السياسي، أو اقتصادي، أو ثقافي، أو اجتماعي.

III - مستويات التفسير:



إن المؤرخ يلجأ إلى هذين النوعين من التفسير ولكن حسب المشكل المطروح.

1- التفسير السببي:

في هذا السياق نذكر نموذج ماكس فيبر الذي يلجأ إلى التجربة الذهنية تعويضا عن استحالة التجربة المخبرية
ويعيز بين نوعين من السببية: عرضية وملائمة فيعطي مثلا :

- هل ثورة 1848 قد وقعت بسبب إطلاق طلقتين من النار من طرف المتظاهرين؟

للإجابة على هذا السؤال يجب التساؤل حول ما كان سيحدث لو أن الطلقات النارية لم تطلق؟ هل الثورة
كانت لتقع؟ إذا استطعنا أن نجيب بأن الثورة ستقع هذا يعني أن هناك أسباب أكثر عمقا وان إطلاق النار ليس
سوى سبب عرضي.

أما إذا كانت الإجابة- من خلال هذه التجربة الذهنية وإعادة بناء التسلسل لكافة المعطيات- بأن الثورة لن تحدث هذا يعني بأن الطلقات النارية يمكن اعتبارها كسبب ملائم للثورة.

هناك أيضا نموذج الزمن التاريخي لـ **FERNAND BRAUDEL** يمكن هذا النموذج من تصنيف الأحداث حسب وتيرتها و مدتها:

-الوثيرة السريعة و المدة القصيرة: تكون أسباب عرضية تكون من صميم الصدفة و هذا النوع من الأسباب هو الذي يفجر شرارة الحدث.

-الوثيرة الأكثر بطئا و المدة الأكثر طولا: أسباب أكثر عقلانية و تلعب دورا بارزا في التفسير فهي معطيات موضوعية تفسر الحدث أو الوضعية التاريخية .

-الوثيرة البطيئة و المدة الطويلة:عوامل عامة و شمولية وأكثر أهمية و من الصعب الإحاطة بها أو توقعها.

من خلال هذا النموذج يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

- العوامل العرضية هي محددات مباشرة و فورية "للتحول"
- العوامل البنيوية و الظرفية هي عوامل غير مباشرة و بعيدة ولكنها كذلك تحدد التحول. بدون هذه العوامل لا يطرأ أي تحول.

2- التفسير القصدي:

يقوم هذا النوع من التفسير على مبدأ العقلانية و مفاده أن الفاعلين التاريخيين يتصرفون بكيفية تتماشى مع الوضعية و الأهداف التي يرمون بتحقيقها.

ومن هذا المنظور يهدف التحليل التاريخي إلى فهم الحدث كنتاج لتصرفات قام بها الفاعلون أفرادا و جماعات من خلال أهداف و ضمن ظروف معينة.

لكن التحليل القصدي ليس ممكنا بالنسبة للمؤرخ في جميع الحالات. وقد نبه كولينغود إلى ذلك عندما اعتبر أن كل تصرف بشري هو محاولة حل مشكل ما ضمن وضعية تاريخية ما. فالمؤرخ لا يمكن له تفسير تصرف مضى إلا إذا كان على علم بالمشكل الذي كان التصرف يسعى لحله.

وهذا لن يتأتى له إلا إذا انطلق من الحل أي البرهنة انطلاقا من الحل وهذا معناه أن التصرف الذي يفشل في حل مشكل ما يصعب على المؤرخ تفسيره وبالتالي فهمه.

خلاصة

في نهاية هذا العرض نقول أن التفسير التاريخي مهما بلغ حجم و مدى الجدل الاستمولوجي حوله يبقى عملية فكرية تدفع المؤرخ نحو بلوغ نظام قائم على البرهنة و الاستدلال و بالتالي تنقل حقل التاريخ من مستوى الفهم التعاطفي إلى مستوى العلمية النسبية.

4- التركيب:

إن الانتقال من العرض العشوائي لأحداث الماضي إلى صياغة مجموع مرتب و مصاغ البنية يتم بفضل ثلاث مفاهيم بنائية : الزمن (هام في ترتيب و بناء الأحداث التاريخية...) و المجال وذلك بوتوطين الأحداث حسب المقاييس (محلي و وطني إقليمي عالمي) أما المجتمع يمكن من تصنيف و ترتيب الفئات الاجتماعية و أنشطتها و مهامها حسب

المقاييس والأبعاد: الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي والثقافي... كما يتم توظيف تقنيتين للربط. وذلك بكشف معاني الأحداث وأهميتها.

إن مفاهيم الصياغة أو البناء وتقنيي الربط تمكن من بناء إجابة تاريخية ممنهجة وفق الإشكال الذي طرح والفرضيات التي وضعت أي من خلال منهج استدلالي.

وليبي المؤرخ عمله عليه إتباع نسقين

–النسق التعاقبي **L'ordre diachronique**

–النسق التزامني **L'ordre synchronique**

وهكذا طبيعياً هناك ارتباط، بين تجسيد الأحداث (الصورة) وروايتها وفق أشكال استدلالية منطقية تجعل المؤرخ يصل إلى معالجة أحداث أكثر تعقيداً.

وبعد ذلك تناول الدكتور نقطة محورية مهمة تتمثل في **التركيب التاريخي** إذ إنها العملية التي تمكننا من فهم الأحداث، اعتماداً على نهج تعاقبي. إن الرسم التفسيري للرواية يتوافق تماماً مع المؤرخ المهتم بالتطور الاجتماعي حيث يمكنه من فهم التطور التاريخي للإطار الزمني الذي يحدده المؤرخ بين نقطتي البداية والنهاية، إذ بينهما تقوم العديد من المحطات والتحويلات أكثر من الاستمرارية التاريخية.

إن محاولة تأطير الزمن تطرح مشكل التحقيق؛ فماهي المقاييس المعتمدة والمتبناة لتحديد بداية ونهاية الحقبة التاريخية؟ وهذا يثير مسألة مدى القطيعة والاستمرارية التي تطبع كل حقبة. ولنتحرر قليلاً من أصفاد التاريخ السردى ولنغص في أعماق التاريخ الإشكالي الذي لا يروي بشكل تفصيلي للأحداث، بل على العكس فهو يفجر التزامان لإظهار تعدد وتنوع وثيرة التطور، وقد شبهه " أنطوان بروست" بالمرشد السياحي الذي يقدم للسياح تاريخ مدينة في شكل مقتضب إذ انه يجمل أحداث قرن أو سنة في صفحة . وهكذا فالسرد التاريخي يتضمن إظهار وتوضيحات عكس الصورة التي تستلزم التوقف لعرضها في إطارها العام.

–**أما المسار الاستدلالي للوحة:** هو الذي يبني من خلال فهم المؤرخ للأحداث وفق الطريقة التزامنية. فاللوحة لا تركز على معالجة التغير فقط وإنما أيضاً دراسة خصوصيات الموضوع وما يحقق الوحدة. فالصورة تربط بينهما عن طريق تناول الأحداث المعاصرة في شكل كلة متماسكة. فالتاريخ الإشكالي يمتاز بتحليله للعلاقات والروابط الموجودة بين مكونات الكنه التاريخي لاستيعاب مفهوم الوحدة، .

فالمؤرخ مثل الرسام يرتكز ومنذ البداية على الدور السائد لفاعل أو مجموعة أحداث وفق وضعية محددة فإذا أردنا تركيباً لصورة فرنسا قبيل ثورة 1789 نجد أن المؤرخ بإمكانه جعل الأشكال الاجتماعي محور مركزي يربطه بجوانب أخرى (السياسة، الاقتصاد، حالة التفكير، روح العمل...).

– **والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا نستدل؟**

إن اعتماد الاستدلال لدى المؤرخ إلزامي لأنه بواسطته سيحقق فهماً واسعاً لموضوع بحثه، فهو ليس مجرد تمحيص دقيق للوثائق بل انه نتيجة لما يعتمد من وثائق أثناء البحث، أي تجاوز لنفس هذه الوثائق عند مرحلة التركيب، . وهنا نطرح السؤال التالي؛ هل يلجأ المؤرخ لمختلف العمليات الاستدلالية من اجل إقناع القارئ بحجة تفكيره؟ التركيب كتأويل مقنع، فانطلاقاً من المعطيات الجزأة يحاول المؤرخ إيجاد تفسير للأشكال المطروح، فهو يكون تأويلاً مستساغاً لأنه يبني على قرائن تم التوصل إليها من خلال الاستدلال الذي استمد من الوثيقة وأيضاً عن

طريق التفكير المنطقي. ومن اجل إشراك الآخرين في نتائج بحثه يعتمد المؤرخ إلى تبني خطاب يساعد القارئ على تقوية قابليته وتأثره ومشاركته.

متى وكيف نبرهن؟

يقوم المؤرخ بالعملية الاستدلالية خلال المراحل الثلاث لعمله التاريخي:

— مرحلة التقديم: إن الخاصية الاستدلالية للتاريخ تظهر منذ بداية العمل التاريخي، إذ هنا يقدم المؤرخ إشكاليته كنتيجة بقدر ما تكون نقطة بداية بحثه.

مرحلة العرض: تعدد الأساليب الاستدلالية

يمتاز التاريخ-الإشكالي باستقلالية ذاتية مقارنة مع التاريخ السردى أو المصدري، فالمؤرخ لا يكتفي بتفسير الأحداث عند سردها، بل يجعل من التفسير ممارسة نوعية تؤطرها إشكالية محددة خاضعة لسياق التوثيق والتعليل ضمن وضع واقعي يحتتمل الاعتراض. والمؤرخ يشبه القاضي إذ يحاول دائما أن يبرهن على أن هذا التفسير أفضل من الآخر اعتمادا على الدليل الوثائقي.

إن اعتماد المؤرخ على الوثائق أمر ضروري، فهي تسمح له بالاستدلال والدفاع عنه بالحجج التي تثبت مطابقة تعليلها للواقع وحقيقة الماضي المدروس.

إن إفادات المراجع و المصادر تسمح بالتحقق من إثباتات المؤرخ بمعنى أنها تعطي لخطابه دلالة علمية ومعرفية واضحة خاصة عند توظيفه للعتاد الكمي(الجداول الإحصائية،الرسوم البيانية،الخرائط...) الذي يزيد من مصداقية نضه. واليوم أصبحت عملية فرز أحداث هذه الوثائق الكمية تتم بالاستعانة بالوسائل التقنية المزودة ببرامج وظيفية تسهل عمله. فالمؤرخ لا يكثرت بما يقال عن مدى ملائمة الوثيقة للموضوع وحب تصديقها أولا بل على ما تحتويه الوثيقة من دلالات تتعلق بالإشكال المثار. هذه المقاربة تؤدي إلى مشاركة الدليل الاثباتي للدليل الوثائقي، ولعل هذا من شأنه أن يسمح للمؤرخ بتجاوز الوثيقة بالوثيقة، وموافقة الشهادة بشهادة أخرى لها نفس القيمة أو مكملتها. كما أن الاستدلال يسمح للمؤرخ باستنتاج الوثائق و تفسير بعضها لبعض، كما يمكنه من شرح الوثائق عن طريق التقدير الاستقرائي المناسب والذي بفضله يستطيع المؤرخ ملء الثغرات التي يتخلل توثيقه. هذا الملء يتم بواسطة أنواع مختلفة من الاستدلال:

— الاستدلال بالقياس(المماثلة) الذي يسمح للمؤرخ بالإحاطة الشمولية للحدث عن طريق المقارنة بأحداث أخرى متشابهة معروفة أكثر.

— الاستدلال بالصمت عن طريقه يستخلص المؤرخ، أن عدم ذكر الوثائق للحدث، فان معناه انه لم يحدث.

— الاستدلال التخميني يسمح بالربط بين حدثين احدهما معروفا وآخر غير معروف وذلك لتواجد علاقة سببية

— الاستدلال التعليلي(السببي) يسمح وعن طريق الاستقراء والاستنتاج بان الأحداث الخاصة تعود إلى سبب عام واحد. وعن طريق الاستنباط يتوصل المؤرخ إلى أن الحدث العام يتفرع بالضرورة إلى أحداث خاصة.

وعليه فالتركيب يعتبر بالنسبة للقارئ كثرمة، فهو يلجأ ذات الوقت إلى الوثائق، ثم يتجاوزها، هذا التجاوز يتم وفق تصور علمي يتبناه المؤرخ ، بمعنى أنه يقرر ما يجب أن يرويه ويتحمل مسؤولية أحكامه.

إذا كان المؤرخ يقوم بصياغة تركيبية لأطروحاته المبنية على التوثيق والفهم ويعتبرها كنص منته مستدل عليه، فإن هذا كله لا يمنع من أن يعتري بناءه بعض الارتباب الناتج عن فجوات الوثائق وخاصة الإشكالية والمفاهيم التي استعملها. فأي دراسة تاريخية تحمل في طياتها ثغرات،

مرحلة الخاتمة: أجوبة وتساؤلات جديدة: بوصول المؤرخ إلى مرحلة الخاتمة يغلق مساره الاستدلالي، ويفتح لبحثه آفاقا جديدة والخاتمة. وحسب "مارتن باكي **Martin Paquet**" لها منظور حواري، فالمؤرخ وبينما هو يستعد لغلق روايته، فالأحكام التقويمية تجعله يقذف بالكرة إلى مرمى القارئ، وذلك باقتراحه لمناهج أخرى للبحث ودروب إضافية للاستكشاف وبطرح تساؤلات جديدة.

عموما، مرحلة التركيب، هي المرحلة التي يتم فيها الربط بين الجزئي والكلبي وكذلك بين الكلبي والجزئي، وهذا لن يتم إلا بعد إيجاد الحركات العميقة والاتجاهات والعلاقات والترابطات بين الخاص والعام وبين العام والخاص، في إطار حركة دورانية مستمرة، للتوصل إلى مقولات جديدة تجيب عن الإشكالية المطروحة.

5- المفهومة :

المفهومة هي انشغال المؤرخ بالمفاهيم وعلوها. والمفهوم هو كل تعبير تجريدي ومختصر يشير إلى مجموعة من الحقائق والأفكار المتجاورة من حيث المعنى والدلالة. أما المفهوم التاريخي فمن صفات: التعميم، الرمزية و التطور.

إن المعرفة التاريخية مجال لتداول واستعمال عدة أنواع من المفاهيم بعضها من إنتاج المؤرخين والبعض الآخر مأخوذ من ميادين وحقول علمية ومعرفية أخرى، كالاقتصاد، السياسة، الإنشروبولوجيا، السوسولوجيا، اللسانيات، علم النفس...

بالنسبة لإشكالية توظيف المفهومة في الفكر التاريخي: توصل الدكتور إلى أنه رغم الموقف النظري

للمؤرخين في تهرهم من المفهومة، فهاته الأخيرة حاضرة على مستوى ممارستهم، ذلك أن المفاهيم تخترق مختلف مراحل مسار الفكر التاريخي.

بل إن المفهومة تخترق مسار الفكر التاريخي من بدايته إلى نهايته سواء اشتغل المؤرخ بمفاهيم أصيلة من داخل حقل التاريخ أو بمفاهيم مستوردة من حقول معرفية أخرى، فهو مطالب بأن يعطيها بعدها التاريخي أي الانتقال من العمومية إلى التخصيص تفاديا لما يسمى بإسقاطات الحاضر على الماضي واختراق لخصوصية الواقع التاريخي المدروس.

كما توصل فضيلة الدكتور إلى أهمية المفاهيم وضرورتها بالنسبة للعمل التاريخي لعدة اعتبارات: توجيه المشروع، ضرورة إيجاد مسافة على مستوى الزمن... وأخيرا المفهومة تقوم بوظيفة أخرى: تحويل العرض المبهم للمصادر إلى مجموعة منظمة ومحممة البناء:

كما أن من سمات التاريخ النقدي-على حد تعبير الدكتور مصطفى حسني- الذي ينطلق من تحديد المشكلات التاريخية المراد معالجتها، امتلاكه لمجموعة من المفاهيم التي يعتمدها المؤرخ كأدوات للتفكير والتحليل وقراءة الواقع التاريخي. ويمكن التمييز بين نمطين من المفاهيم المهيكلة للتاريخ النقدي.

أولا - المفاهيم المستعارة من العلوم الأخرى وهي ثلاثة أنواع (المفاهيم الخاصة بعصرها، المعنى العام ، المفاهيم المستعارة) .

ثانيا- المفاهيم المنتجة من طرف المؤرخ: علم التاريخ كجميع العلوم له بعض المفاهيم التي تدل على هويته وتشير لموضوعه. لكن هناك بعض المفاهيم يشترك فيها مع العلوم الإنسانية الأخرى، وخاصة كل المفاهيم المرتبطة بالزمن أو بعبارة أكثر دقة المفاهيم المرتبطة بالتالي في الزمن. مثل: التطور، التحول، التغيير، الاستمرارية، الحقب، المرحلة، الحادثة القطيعة... إلخ، هذه المفاهيم تنتمي في مجموعها، لعلم التاريخ. تأتي بعد ذلك مرحلة التأكد من صحة الأدوات المفاهيمية:

إذ توصل الدكتور مصطفى حسني إلى مايلي:

- أن المفهوم هو أداة لجمع الأحداث والوقائع تحت نعت أو اسم واحد فالمؤرخ يتدرج من الواقعة كشكل ملموس إلى الحدث كتركيب نظري.

- التماسف بين علاقة النماذج فيما بينها: إن المعرفة التاريخية مجال لتداول وتوظيف أنواع عدة من المفاهيم بعضها ينتمي إلى الحس المشترك ويمكن أن نضيف مفاهيم الفكر السياسي والفلسفي وكذا مفهوم العلوم الاستقرائية والعلوم الاجتماعية المعاصرة أما النموذج المثالي عند ماكس فيبر فهو أداة لقراءة الواقع ويمكن توظيفه في التاريخ إلا أنه يبقى مفهوما افتراضيا أكثر منه وصفا وتقريريا للواقع.

- مراقبة الاستدلال المتشابه: مهما بلغ الاختلاف حول موضوع المفاهيم في حقل التاريخ فهي تبقى أدوات ضرورية للعمل التاريخي لا سيما التاريخ المقارن فلا يمكننا أن ندرس ظاهرة معينة من الظواهر دون أن نقارنها بأخرى . هكذا فالمقارنة تساعدنا على فهم الظواهر كما أن الاستدلال المتشابه يقتضي تكميل حدث ما لا نعرف بعض عناصره وذلك بمقارنته مع أحداث من نفس النوع ولكن معروفة أكثر.

هكذا يظهر أن المفهمة عملية تخترق مسار الفكر التاريخي منذ بدايته إلى نهايته وسواء اشتغل المؤرخ بمفاهيم أصلية من داخل حقل التاريخ أو بمفاهيم مستوردة من حقول معرفية أخرى فهو مطالب بأن يعطيها بعدها التاريخي أي الانتقال بها من العمومية إلى التخصص تفاديا لما يسمى بإسقاطات الحاضر على الماضي واحتراما لخصوصية الواقع التاريخي المدروس.

المحور الثالث: واقع ديداكتيك الفكر التاريخي بالتعليم الثانوي بالمغرب

تمهيد:

في هذا المحور وقف فضيلة الدكتور على جملة من القضايا الشائكة ؛ خاصة الثغرات والنقائص والعيوب التي تمس كيان التعليم الثانوي المغرب .ولكن قبل ذلك وقف عند أهم التعديلات التي عرفها حقل المنظومة التربوية لتدريس التاريخ ومن ذلك مايلي:

1-إصلاح المنظومة التربوية لسنة 1973: وكانت أهم أهدافه إعداد برامج لتدريس التاريخ العام من منظور مغربي " و ليس " ترجمة مغربية لبرامج أوروبية". وقد حددت التوجيهات الرسمية ل 1973 "أهداف بيداغوجية" جد طموحة لدروس التاريخ أهمها: المساهمة الفعلية في البناء الفكري والمعنوي، اعتماد روح الملاحظة والنقد والمقارنة والاستدلال والاستنتاج...

وقد وجهت لهذه التوجيهات انتقادات قاسية كالتالي وجههاها الدكتور البشير تامر: " معجم مبهم وغير مضبوط , معجم سيجهض الأهداف المتوخاة من التعليم".

التعليمات الرسمية 1973 تروج للنظرية الوصفية للمعرفة التي تركز البيداغوجية الإملانية(الإلقائية) للمعرفة,
2- تعديل 1987 تمت مراجعته سنة **1994:** أدخلت بيداغوجيا الأهداف في التوجيهات الرسمية في التعليم الثانوي بالمغرب .كما أبانت التعليمات الرسمية 1987 و بالخصوص بعد تعديل 1994 أهمية المراجع التاريخية في تعليم التاريخ. سمحت للتلميذ على التمرن على عمليات فكرية هامة في إطار التحليل- التلخيص-التقييم، كما قدمت للأستاذ إمكانية تكريس أهداف عملية تطور لدى التلميذ المهارات والقدرات المعلنة سابقا .

3 - تعديل 2002: وهو آخر تعديل

تم إعداده عن طريق الميثاق الوطني للتربية و التكوين الصادرة عن اللجنة الخاصة للتربية و التعليم 2000 و عن طريق وثيقة الإطار الخاص بالاختبارات و التوجيهات البيداغوجية.في هذا السياق أشارت التعليمات الرسمية إلى أن التاريخ هو علم يتطلب الرجوع إلى المنطق وإلى ضبط اختصاصات الفكر التاريخي.

لكن المقاربة الشمولية تبقى غائبة بحيث يمكننا وضع هذه التعليمات الرسمية في مستوى تمكن فيه "محاولات الاستدلال التاريخي" من الارتقاء بالتلميذ لجعله قادرا على معالجة المشاكل التاريخية، سالكا في ذلك نهج الفكر التاريخي أي المشاكل المتعلقة بالأسئلة، بهذا التطور الكبير في التعليمات الرسمية منذ 1973 إلى 2002 هل من شأنه أن يعكس تحولات على مستوى كتابة كتب التاريخ وممارسة التاريخ في الأقسام ؟

الاقتراحات, و الفرضيات....

وبالنسبة لكتب التاريخ نجد أول الكتب في هذا الباب لمغرب الاستقلال تم إصدارها تحت وصاية وزارة التربية الوطنية على ضوء مسلسل التعريب الذي عرفته مادة التاريخ منذ بداية السبعينات. ولحل مشكلة غياب المراجع التاريخية ساهم الاساتذة بنوعين من المراجع الديدداكتيكية: دفاتر التاريخ لأقسام السلك الأول, و مجموعة نصوص لأقسام السلك الثاني.

✓ لكن رغم هذه الطفرة التي عرفها تعليم التاريخ في هذه المرحلة ، إلا أن هذه المراجع غلب عليها الطابع الوصفي والسياسي على ما هو اجتماعي ثقافي. أما فيما يتعلق بالمطلب الديدانكتيكي فإن كتب التاريخ لا تعكس أي رؤية بيداغوجية بناءة . حيث انه لا يندرج في المقررات التي تلح على ضرورة تجاوز تلقين المعلومات الجاهزة.

في هذا السياق توصل الدكتور(حسني إدريسي) إلى أهم الاتجاهات التي ميزت تدريس التاريخ في بعض المؤسسات بالمغرب:

أ- الاتجاه الأول: غياب شبه كلي للإشكالية في بناء درس التاريخ. إذ أن أغلب الأساتذة 3/2 تقريبا: الدرس يبدأ بمقدمة تأكيدية وليست استفهامية ، مقدمة يقع سردها تقدم الخطوط العريضة للدرس التاريخي و هي في الغالب مأخوذة من الكتاب المدرسي

ب- الاتجاه الثاني: الاستعمال النسبي للوثائق في درس التاريخ: وذلك باللجوء بشكل أساسي إلى ما هو مقرر في الكتب المدرسية غير أن ضرورة التكوين تلح الإطلاع على الخرائط والنصوص التاريخية .

ج- الاتجاه الثالث: اللجوء الأسئلة الوصفية و الأسئلة السردية على حساب الأسئلة التفسيرية. توصل الدكتور إلى أن الأسئلة السردية والوصفية تبقى هي السائدة وتمثل 77% من مجموع الأسئلة التي تم إحصاءها فهي فالغالب أسئلة مغلقة: لماذا؟ من ؟ متى؟ أين ؟ كيف؟ أما الأسئلة التفسيرية فلا تمثل سوى 23 % : لماذا؟ كيف؟ في أي سياق؟ ما هي التطورات المحتملة .. ما هي الدلالات ..

د- الاتجاه الرابع: له علاقة بسابقه : المعرفة التاريخية معرفة ملقنة أكثر مما هي مُبنية. إذ إن نقل المعلومات يبقى طاغيا على بنائها وهذا ينعكس على طريقة تحديد المفاهيم.

خلاصات واستنتاجات عامة :

- من خلال الرحلة العلمية التي قطعناها مع هذه الأطروحة القيمة خلصنا إلى :
- أنها قربتنا من قضايا لا نجد لها إلا متناثرة ومتفرقة بين ثنايا الكتب ،بل وظفها الدكتور مصطفى حسني بشكل منسق ومتكامل ومتربط يستحيل الفصم والفكك بينها ؛ إذ عالجها فضيلة الدكتور بطريقة معمقة ومتماسكة (من الناحية المنهجية / التاريخ الإشكالي في مقارنته للتاريخ الوضعاني ...).
 - أنها تناولت قضايا تاريخية ومنهجية شكلت لنا النبراس والأساس المتين ، لما يمكن أن يعترضنا في مسيرتنا البحثية ، خاصة وأنا مقبلون على هذه المهمة خاصة بالنسبة لطرح الإشكالية وصياغة الأسئلة والفرضيات وطريقة الاشتغال على الوثيقة تاريخيا و ديداكتيكيا.
 - بين الدكتور مصطفى حسني أوجه الاختلاف بين التاريخ الحدتي ؛الذي يهتم بالتاريخ السياسي الحدتي وما يحيط به من تاريخ عسكري ودبلوماسي، كذلك يهتم بالأحداث المنفردة والقصيرة ..و التاريخ الجديد /التاريخ الإشكالي، الذي يعطي فيه المؤرخ أهمية بالغة لطرح الإشكاليات من خلال صياغة أسئلة انتقائية على الماضي ثم يقوم بصياغة مجموعة من الفرضيات. هذه الأخيرة يحاول إثباتها، أو تفنيدها من خلال العثور على وثائق جديدة ثم يمر إلى مرحلة التعريف بمعنى تحليل الوثائق قصد التعريف بالأحداث في سياقها التاريخي ومدى ملاءمتها مع المشكل التاريخي المبحوث فيه من طرف المؤرخ، ويمر في مرحلة لاحقة إلى التفسير ومن ثم التركيب كعملية استدلالية تنبني على ثلاث خطوات منهجية:التقديم،العرض حيث تناول فيه الدكتور مجموعة من الطرق الاستدلالية.
 - بالنسبة لإشكالية توظيف المفهمة في الفكر التاريخي:توصل الدكتور إلى أنه رغم الموقف النظري للمؤرخين في قهرهم من المفهمة، فهاته الأخيرة حاضرة على مستوى ممارستهم، ذلك أن المفاهيم تخترق مختلف مراحل مسار الفكر التاريخي.
 - أنها دراسة معمقة ومفيدة لمن يسعى إلى توسيع مداركه في المجال المنهجي وخاصة في مجال التفكير التاريخي ..بل الأكثر من هذا تمدنا بخطوات عملية حتى في طرق مواضيع من غير تخصص التاريخ وبالأخص العلوم الاجتماعية عامة.
 - كما زودتنا بجهاز مفاهيمي غني مصحوب بآليات الاشتغال (الإشكالية ، التوثيق ، التعريف ، التفسير ، والتركيب والمفهمة..).
 - كما وقف الدكتور مصطفى حسني عند الوضع التعليمي في المغرب وخاصة المرحلة الثانوية ، وشخص الداء ووقف عند مكانن الحل وسط بعض الأمثلة في هذا الباب ... وهذا غيض من فيض وخاصة وأن هذه الخلاصة التركيبية لم تتناول المقاربة الأخيرة من الأطروحة .